مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٦٢

الأربعاء، ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، الساعة ١٥/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد ماتوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لارين
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	سير جون ويستون
	هندوراس	السيد مارتينز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد اندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/328)

96-85646

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/328)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بإنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارنيرو (أنغولا) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1996/328.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/336 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وتلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا، ستصدر بوصفها الوثيقة S/1996/340.

المتكلم الأول في قائمتي هو ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم، نيابة عن حكومة جمهورية أنغولا ووفدي، عن التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير خوان سومافيا، على ما أنجزه من عمل إيجابي خلال رئاسته.

ما برحت حكومتي تحاول منذ خمسة أعوام، وبمساعدة الأمم المتحدة، أن تنهي حربا ألحقت الدمار ببلدي طوال ما يقرب من ٣٠ عاما. وتقترب هذه الحرب الآن من نهايتها، ولكن الأمر لا يزال يقتضي من المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لمساعدة جهودنا المشتركة على تحقيق سلام دائم في أنغولا. وعند بلوغ هذا الهدف، فإننا نعلق الأمل أيضا على تقديم المجتمع الدولي مساعدته لجهد أكبر من أجل إعادة بناء بلدنا.

وتود حكومة أنغولا أن تؤكد من جديد في هذه المناسبة التزامها التام وغير المشروط بالسلام والمصالحة، ودعمها لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولبروتوكول لوساكا. وعلى الرغم من أن عملية السلام التي جرى تحديد نقاطها الرئيسية في اتفاق لوساكا تسير ببطء شديد، فإنني أعتقد أن أسس السلم والمصالحة الوطنية قد أرسيت.

إن ما نسعى اليه الآن هو أن نبدأ التمييز بوضوح بين العبارات الخطابية والعمل الملموس. والأخير وحده الذي سيسمح بالتنفيذ التام لبروتوكول لوساكا وللتفاهم الذي تم التوصل اليه في ليبرفيل بين رئيس جمهورية أنغولا والسيد جوناس سافيمبي، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا).

وكان بودي، في هذه المناسبة، أن أعلن أن حكومة بلدي تشعر بالارتياح إزاء الطريقة التي يجري بها تنفيذ عملية السلام. ولكن يؤسفني أن الحال ليس كذلك. ذلك أن التوقعات التي تولدت نتيجة اجتماع مجلس

الأمن يوم ٨ شباط/فبراير وخلال الاجتماع في ليبرفيل في ١ آذار/مارس من هذا العام لم تترجم بعد الى حقيقة واقعة. لقد كنا مقتنعين في شباط/فبراير أننا سنتمكن بعد انقضاء ثلاثة أشهر من إجراء استعراض إيجابي لتنفيذ بروتوكول لوساكا وأنه سيكون بوسعنا أن نعلن هنا عن انتهاء عملية تجميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء ونزع سلاحها. غير أن عملية تجميع القوات في مناطق الإيواء، إذا استمرت بالمعدل الراهن، وما لم تتخذ أية تدابير جديدة لإقناع اليونيتا بتسريع عملية التسريح، لن تكتمل في الموعد المحدد. وهذا سيكون مدعاة للأسف، خاصة لأن جلد الشعب الأنغولي وصبر المجتمع الدولي يقتربان من حدودهما.

وتريد الحكومة أن تحافظ بأي ثمن، على الأمل في أن تسفر عملية السلام عن نتيجة إيجابية. وهذا هو السبب في أننا نأتي الآن الى الأمم المتحدة، وإلى مجلس الأمن خاصة، لنطلب اتخاذ التدابير الدبلوماسية لإقناع اليونيتا باحترام التزاماتها لنتمكن من المضي معا صوب تحقيق السلام، والتقدم، والديمقراطية، ورفاهية أبناء أنغولا كافة.

ونحن على اقتناع بأن اليونيتا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلته حتى الآن. ومن الأدلة الواضحة على ذلك أن اليونيتا تقوم، عشية كل اجتماع لمجلس الأمن، وخلال ٨ أو ١٠ أيام فقط، بتجميع ما يقرب من ١٠ أضعاف ما جمعته من الرجال في الأشهر السابقة. ونستطيع أن نستنتج من هذه الحقيقة أن اليونيتا، إذا ما واجهت طلبا أكثر حزما من جانب مجلس الأمن في الستين يوما القادمة، ستكمل في النهاية تجميع كل قواتها في مناطق الإيواء، كما هو محدد في اتفاق لوساكا وفي اجتماعات ليبرفيل. وهكذا ستتوفر جميع الشروط الأساسية من أجل السعي لتحقيق جميع الأهداف السياسية - المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية - المحددة في بروتوكول لوساكا.

وكما يدرك أعضاء المجلس، نفذت حكومة أنغولا المهام الشهرية التي قررتها اللجنة المشتركة. وقد أكملت حكومة أنغولا الكثير من المهام الأساسية كما أنجزت غيرها بمبادرة منها بهدف تهيئة مناخ من الثقة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تتحملها عن حق اليونيتا. وقد قمنا بسحب قواتنا العسكرية من المناطق القريبة من مواقع إيواء قوات اليونيتا. ونحن الآن بصدد إكمال تجميع قوات شرطة الرد السريع. وقد علقنا عمليات شراء الأسلحة وأوضحنا أننا على استعداد للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في التحقق من ذلك.

لقد أطلقنا سراح جميع أسرى الحرب.

وألغينا جميع العقود مع أفراد الـ "Executive outcomes" (المرتزقة) وأعدناهم الى أوطانهم. ودعيت اللجنة المشتركة للتحقق من هذا الإجراء.

واضطلعت حكومة أنغولا مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بوضع نص منقح لقانون العفو. ويشرفني أن أعلن اليوم أن البرلمان الوطني قد أقر قانون العفو العام هذا وأصدره الرئيس.

ونواصل تقديم الدعم السوقي والمادي الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وعلى الرغم من أن اليونيتا لم يكمل تسريح جنوده ضمن المدة المحددة ويخفض عدد جنوده الى المستوى المقرر، فإننا مستعدون للسير قدما في عملية الدمج التام لقوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية.

وقد قمنا ببعثات عسكرية مشتركة تضم أفرادا من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ومن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للتحقق من أن القوات المسلحة الأنغولية لم تحتل المناطق التي أخلاها اليونيتا.

ووجدنا حلولا للشواغل التي أعرب عنها اليونيتا فيما يتعلق بوجوده في لونداس، منطقة الماس في البلاد.

وكررنا دعوتنا للدكتور جوناس سافيمبي للانضمام الى الحكومة كنائب للرئيس. وفهمنا من المحادثات التي دارت في ليبرفيل في ١ آذار/مارس أن الدكتور سافيمبي سيقبل بمنصب نائب الرئيس ولكننا ننتظر بفارغ الصبر ورود رسالة رسمية بهذا المعنى لتكون

دليلا واضحا لا غموض فيه على تأييده للمصالحة الوطنية.

وأعلنت حكومة أنغولا عن تأييدها الكامل للمبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة، مع ٣٠ حكومة أخرى، بهدف حظر استخدام الألغام البرية. ولقد برهنا على تأييدنا هذا بطريقة عملية في حفلة أقيمت في ٧ أيار/مايو في هوامبو قمنا أثناءها بتدمير عدد من الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة. وكانت هذه بداية لعملية أوسع لتدمير المخزونات من الألغام البرية.

وتدل هذه الخطوات عمليا على التزام أنغولا بالسلام والمصالحة الوطنية. وقد أكد الرئيس دوس سانتوس هذا الالتزام في آخر رسالة له وجهها الى أعضاء مجلس الأمن.

وإذا كان ثمة أي شك في التزامنا بعملية السلام فإننا مستعدون للعمل مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لتوضيح أي مسألة أو قضية أو حادثة تبدو غير واضحة تمام الوضوح. لأن تحقق مجلس الأمن من امتثالنا التام سيسهم في استمرار ثقته بنوايانا السلمية ويزيد من تشجيعه على مواصلة الدعم القيم الذي يقدمه الى الشعب الأنغولي في سعينا من أجل السلام والازدهار.

وتعتقد حكومة أنغولا أنه يجب إقناع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يفهم أننا الآن في لحظة حرجة من عملية السلام. فحكومة أنغولا لا تريد العودة الى الحرب. ولن تكون حكومة أنغولا - وأكرر، لن تكون سببا في انهيار عملية السلام. وفي حين يرى البعض أنه لا يمكن إلا بالضغط العسكري إقناع اليونيتا بتعجيل عملية التسريح والتجريد من الأسلحة، فإننا نعتقد أن هناك خيارات أخرى يجب النظر فيها ويجب، عند اللزوم، تنفيذها. ونشير بالتحديد الى التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

أما مشروع القرار المراد اعتماده فإنه سيفي بالحد الأدنى من الاحتياجات للتعجيل بعملية السلام إذا ما نفذت أحكامه بصورة مسؤولة. وسيؤدي الى تطوير عملية السلام. والحكومة تشيد بجهود مجلس الأمن وبالعمل الجيد الذي يقوم به أعضاؤه.

وفيما يتعلق بوضع حد زمني، نحث مجلس الأمن على أن يوافق على أنه إذا لم ينفذ اليونيتا الأهداف المقررة بالنسبة لإنهاء القوات الوطنية المسلحة وتسريح قوات الاتحاد في المواعيد وبالأعداد المحددة لذلك في مشروع القرار، ينبغي للأمم المتحدة أن تتحرك بسرعة لاستعراض الحالة، والاجتماع مباشرة بالدكتور سافيمبي، والتأكيد على الطابع الملح للحالة وتنفيذ التدابير الواردة في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

إن عملية السلام لم تمت ولكنها تتحرك ببطء شديد. فيجب علينا أن لا ندع الزخم الحالي يضيع من أيدينا. ولا يسعنا أن نخسر روح الوئام التي أخذت تنمو بين الحكومة واليونيتا من خلال المفاوضات خلال الشهور الأخيرة. بيد أن حكومة أنغولا لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي، وهي تفي بالتزاماتها إنفراديا وتقدم تنازلات منفردة بدون أن يقوم الطرف الآخر بأي محاولة جادة لتنفيذ بروتوكول لوساكا.

ومن المهم في هذه المرحلة من عملية السلام التأكيد على ضرورة قيام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بكل جهد ممكن لضمان الأمن والسلامة في جميع المناطق التي تخلى عنها اليونيتا من أجل كفالة امتداد إدارة الدولة الى تلك المناطق بصورة سلسة وتجنب أي ذريعة يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر.

ولا يفوتنا أن نعرب عن عميق حزننا لفاجعة وفاة المراقبين وأحد عمال أوكسفام في منطقة كاتينغو.

وكذلك نريد أن نتقدم بالشكر الى المجتمع الدولي على ما قدمه من دعم لعملية السلام. ونشكر على وجه الخصوص الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وممثله الخاص في أنغولا والدول المراقبة الثلاث.

وختاما، نشكر الأمم المتحدة لمساعداتها الإنسانية والمعونة التي قدمتها إلينا في إزالة الألغام، وهما أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي سيدي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن عميق ارتياحي لرؤيتكم تترأسون عمل مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. ونحن على ثقة من أن عملنا، تحت قيادتكم الماهرة وبفضل ما عرفتم به من مزايا، سيكون في غاية الفعالية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري للسفير خوان سومافيا وللوفد الشيلي كله للعمل الممتاز الذي قاموا به خلال قيادتهم لأنشطة المجلس في نيسان/أبريل .

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشاطر هذا البيان البلدان التالية المرتبطة بالاتحاد: بلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

في الفترة التي مرت منذ التمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تحسنت الحالة العامة في أنغولا، وبدأت عملية السلم في إظهار دلائل على التقدم. وتتمثل أكثر الجوانب تشجيعا في الاجتماعات التي عُقدت بين الزعيمين والاتصالات السياسية الدورية بين الطرفين في إطار اللجنة المشتركة. وإن انخفاض انتهاكات وقف إطلاق النار والاستقرار التدريجي في الحالة العسكرية يستوجبان التفاؤل المشوب بالحذر بالنسبة للمستقبل.

بيد أن عملية السلام أبعد من أن تكون قد اكتملت، وما زال الطرفان يتعين عليهما، وبوجه خاص الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، أن يدللا على التزامهما دون تحفظ بالتسوية السلمية للحرب الأهلية التي ما فتئت تعيث الخراب في البلد منذ وقت طويل.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق الشديد إزاء التقدم البطيء في تجميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء، وهو التجميع الذي لم يتم التعجيل به إلا خلال الأيام القليلة الماضية، عشية انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. والمشكلة الحاسمة في هذا السياق هي أن الكثير جدا من الجنود الذين يجري تجميعهم في مناطق الإيواء إما انهم يفتقرون إلى الأسلحة أو أنهم يسلمون أسلحة ذات نوعية سيئة.

وقبل أسبوعين فقط أعلن مجلس الأمن في بيان رئاسي أن

"عملية التجميع في قواعد عنصر بالغ الأهمية من عملية السلام [وشدد] على ضرورة أن يكون التجميع في قواعد موثوقا به ويمكن التحقق منه تماما." (S/PRST/1996/19)

وتقرير الأمين العام ألقى بظلال جديدة من الشك على إرادة اليونيتا في الامتثال بشكل كامل للالتزامات التي قطعها على نفسه في بروتوكول لوساكا، وهذا يزيد من شواغلنا. ويتعين على المجلس اليوم أن يرسل رسالة واضحة بأنه في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام لن يتسامح إزاء أي تردد أو أساليب تسويفية وأن هذا لن يظل دون عواقب.

ويجب على حكومة أنغولا أن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بمقتضى بروتوكول لوساكا وذلك بمواصلة سحب قواتها إلى أقرب الثكنات وباستكمال إيواء شرطة الرد السريع تحت رقابة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ونرحب بإصدار رئيس جمهورية أنغولا اليوم لقانون العفو.

ويناشد الاتحاد الأوروبي الطرفين القيام دون إبطاء بنزع سلاح السكان المدنيين وإبداء تعاون أفضل مع عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة الثالثة.

وإن برنامج اللجنة المشتركة للمهام التي يتعين إنجازها في شهر أيار/مايو من جانب الطرفين، سواء بشكل مشترك أو كل على حدة، أو من جانب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ينبغي أن يُنفَّذ تنفيذا سريعا ودقيقا. والالتزامات الواردة في تلك الوثيقة، وهي الالتزامات التي دخل فيها الطرفان بحرية، ضرورية لتهيئة الظروف للخطوتين الأساسيتين التاليتين في عملية السلام وهما إدماج أفراد اليونيتا في القوات المسلحة المشتركة، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

كما أن التقدم البطيء في أنشطة إزالة الألغام مصدر للقلق البالغ. ويجب على الطرفين التعاون الكامل، وذلك في المقام الأول بتدمير مخزوناتهما من الألغام البرية، وبالسماح لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولشركات إزالة الألغام بالعمل دون عقبات وبتقديم جميع المعلومات التي لديهما عن مواقع حقول الألغام. وخريجو دورات إزالة الألغام التي تديرها الأمم المتحـــدة ينبغي استخدامهم فورا في العمليات في الميدان. إن أنشطة إزالة الألغام ذات أهمية حيوية - بطبيعة الحال من أجل سلامة السكان، ولكن أيضا من أجل الانتعاش الاقتصادي للبلد.

وتقرير الأمين العام يشير إلى أعمال عديدة من أعمال العدوان على أفراد الأمم المتحدة ومسؤولين دوليين آخرين. قد وقع أخطر هذه الأعمال في كاتينغي في مقاطعـــة بنغويـــلا، وأودي بحياة ثلاثة أشخاص وأصاب شخصا رابعا بجراح خطيرة. وينبغي للطرفين تجديد التزامهما بضمان أمن هؤلاء الأفراد، الذين يعملون لصالح البلد بأسره.

وفي الوقت الذي تكتسب فيه عملية السلام قوة، تزداد الحاجة إلى التركيز على حقوق الإنسان بوصفها عنصـــرا أساسيـــا في أي مجتمع ديمقراطي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الأمين العام بأن يعطي تعليمات لممثله الخاص بإعطاء الأولوية لمسائل حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك فإن العديدين من الأشخاص المشردين في البلد يعربون بشكل متزايد عن رغبتهم في العودة إلى أماكن منشئهم. ولا يمكن تسهيل هذه العملية إلا عن طريق توفر اليقين مـن أن حقوقهـم ستُضمن بشكل أفضل، مع وجود حـد أدنى من الموارد الاقتصادية عن طريق الاستئناف التدريجي للأنشطة المنتجة.

واليوم يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقـق في أنغولا لمدة شهرين. وهي ولاية مختصرة بشكل غير عادي بالنسبة لأكبر عملية تابعة للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام، لكن لا يزال الكثير من أوجه عدم اليقين قائما، وبصفة خاصة فيما يتصل بالتعهدات التي قطعتها قيادة اليونيتا على نفسها. وفي اعتقادنا أن الضغط الدولي المستمر هو السبيل الوحيد لضمان الامتثال للتعهدات الواردة في بروتوكول لوساكا. والاتحاد الأوروبي يؤيد بالكامل جميع الجهـــود الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على روح لوساكا. وهو ملتزم بشكل مباشر بهدف السلام الدائم في أنغولا.

وأخيـــرا، اسمحـوا لي أن أعرب عن شكر الاتحاد الأوروبي من أعماق قلبـــه لجميع هؤلاء الذين يسهمون في هذه العملية للحفـاظ على السلام، التي بعد وقت طويل جدا، بدأت تظهر دلائل على النجاح: الأمين العام وممثله الخاص، السيد اليوني بلوندين بيي، وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والدول المراقبة الثلاث، والدول المجاورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل إيطاليا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح للتصويت مشروع القرار.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وسأقوم أولا بإعطاء الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد عواد (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تهنئة وفد مصر لكم بتولي رئاسة المجلس عن الشهر الحالي. وإننا لعلى ثقة بأن خبرتكم وقدراتكم الدبلوماسية الرفيعة سوف تعينكم على مهمتكم الصعبة وتكلل قيادتكم للمجلس بكل نجاح. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأداء الدبلوماسي الرفيع المستوى لسلفكم، السفير سومافيا، الذي قاد باقتدار أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن تناول مجلس الأمن اليوم للوضع في أنغولا يعكس ما يوليه المجتمع الدولي من قلق واهتمام لجهود إحلال السـلام فـي هـذا البلـد الافريقـي الشقيـق، قلق إزاء ما يعتري العملية السلمية من بطء ومثالب، واهتمام بأن تتبدل حالة الشك التي اتسمت بها علاقـات الأطراف المعنية بعلاقات بناءة قائمة على الثقـة المتبادلة والتعـايش والمصالحة وتغليب المصلحة العليا للوطن بما يتيح تحقيق آمال المجتمع الدولي في أن ينجح

الأنغوليون أنفسهم هذه المرة في وضع حد للمأساة التي شهدناها منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان.

لقد درس وفد مصر تقرير الأمين العام حول الوضع في أنغولا، ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص ولبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لا سيما وأنهم يؤدون مهامهم بكفاءة في ظل ظروف صعبة يزيد من قسوتها عدم تعاون طرف أو آخر بشكل كامل مع البعثة الدولية.

لقد تعرض تقرير الأمين العام لبعض الجوانب السلبية التي تشوب التسوية في أنغولا وعلى رأسها عدم إتمام عملية تثكين مقاتلي اليونيتا خلال الولاية السابقة لبعثة الأمم المتحدة على نحو ما دعت إليه الفقرة الثامنة من منطوق قرار مجلس الأمن ١٠٤٥ (١٩٩٦)، وكذا عدم توصل الحكومة ويونيتا إلى اتفاقات محددة حول موضوعات على جانب كبير من الأهمية سبق للجانبين أن تعهدا بحسمها خلال اللقاء الأخير للرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي في ليبرفيل أول آذار/مارس الماضي والتي من بينها: أولا، الاتفاق حول إدماج قوات يونيتا في الجيش الوطني الموحد وهي خطوة أساسية يتعين إتمامها في أقرب فرصة؛ وثانيا، الاتفاق على توصيف وظائف القادة العسكريين ليونيتا بما يضمن مراكز قيادية لهم في الجيش الوطني الجديد؛ وثالثا، بدء مشاركة ممثلي يونيتا في جلسات البرلمان الأنغولي لما لذلك من أهمية في دفع عملية تحول حركة يونيتا إلى حزب سياسي وهي العملية التي تتأسس عليها المرحلة الجديدة من الحياة البرلمانية؛ ورابعا، سرعة التوصل لترتيبات حول تولي زعيم يونيتا لأحد منصبي نائب رئيس الدولة، فضلا عن التزام الأطراف بدعم العفو العام الذي أصدره البرلمان الأنغولي اليوم والذي نرحب بصدوره، لما يحققه ذلك من تعزيز لمناخ الثقة بين الأطراف.

ومن ناحية أخرى، فقد كان من دواعي قلقنا أن تشير الفقرة ٣١ من التقرير إلى تعثر جهود الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام، وهي المشكلة التي يعاني المواطن الأنغولي العادي من شرورها ومخاطرها بشكل يومي لأسباب لم يعد من الممكن تبريرها في هذه المرحلة الحرجة من التسوية. إننا نتفق مع مطلب الأمين العام بضرورة التزام الطرفين التام والفوري بالتعاون مع الجهود الدولية في هذا المجال الذي بدونه يتعذر أن تبدأ أي تنمية حقيقية إو إعادة للبناء في أنغولا.

ويود وفد مصر أن يحيي الحكومة الأنغولية على اتخاذها لعدد من الخطوات الرامية إلى بناء الثقة ومنها تثكين قوات الشرطة سريعة الانتشار، ونناشدها الاستمرار في تبني سياسات بناءة وإيجابية ترغم الطرف الآخر على الاقتداء بها، وتضمن سرعة تنفيذ كافة بنود بروتوكول لوساكا.

وينبغي للأطراف المعنية في أنغولا أن تتفهم بوضوح أن الفرصة المتاحة أمامها اليوم، من خلال نشر أكبر بعثة للأمم المتحدة من حيث الحجم على أراضيها، هي فرصة لا ينبغي إهدارها. إن هناك أزمات أخرى في افريقيا وخارجها في مناطق يشوبها التوتر والصراع إلا أن الأمم المتحدة بالرغم من ذلك لم تقم بإرسال أية بعثات أو قوات إليها لصعوبة وتعقد اتخاذ مثل هذا القرار الآن لا سيما وأن منظمتنا الدولية تمر بأزمة مالية لا يخفى على أحد مدى خطورتها. وهذا يضع مسؤولية إضافية على الأطراف في أنغولا للاستفادة بأقصى قدر ممكن من التواجد الدولي على أراضيها وبما يشجع المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والإنسانية التي تحتاجها أنغولا خلال السنوات المقبلة. لقد حان الوقت لأن تثبت افريقيا أن قضاياها ليست قضايا الفرص الضائعة كما يحلو للبعض أن يصفها.

إن وفد مصر يؤيد مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١١ تموز/يوليه المقبل آملين في أن تشهد هذه الفترة تحركا سريعا وإنجازات هامة في اتجاه نجاح التسوية في أنغولا، ومن ثم فسوف يقوم وفد مصر بالتصويت لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم

رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو هذا. وتحدونا الثقة بأنكم ستوفرون للمجلس قيادة فعالة خلال هذا الشهر. ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد لكم تعاونه الصادق معكم في الاضطلاع بالمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقكم.

ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديره الصادق للسفير سومافيا، الممثل الدائم لشيلي، على قيادته الممتازة خلال شهر نيسان/أبريل عندما ترأس أنشطة المجلس.

إن مناقشة المجلس اليوم تتركز على مستقبل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وهي أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام - فيما تنتهي مدة ولايتها اليوم. ونقدر بالتالي عظيم التقدير المشاركين في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على المجلس للنظر فيه. ويرحب وفد بلدي أيضا بالتقرير الشامل للأمين العام (S/1996/328) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن الحالة في أنغولا. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد بيي على الجهود الحميدة التي بذلها سعيا لتحقيق السلام في ذلك البلد.

ولا يسع وفد بلدي، بعدما درس بعناية التقرير عن الحالة في أنغولا، إلا أن يعرب عن أسفه إزاء الوتيرة البطيئة التي تخيب الآمال، والتي تتقدم بها عملية السلام، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في إرساء الأساس لتحقيق تسوية سياسية. وإنه، في الواقع، لمصدر قلق كبير لوفد بلدي أن عملية إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) ونزع سلاحها بطريقة يمكن التحقق منها بالكامل لم تكتمل بعد حسب الجدول الزمني. ونحن نشاطر تماما الرأي المذكور في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، القائل إن هذا الجانب حاسم وأساسي لنجاح عملية السلام. ونعتقد بصورة متساوية أن إعادة شرطة الرد السريع إلى ثكناتها تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، مثلما تنص عليه الفقرة ١٤، ضرورية لتقدم عملية السلام.

ولا يزال يتعين عمل الكثير. والمهام التي يتعين على الطرفين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا القيام بها كثيرة في الواقع ومتعددة. فمن تسليم الأسلحة والذخائر والأعتدة الحربية إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، إلى تجريد المدنيين من السلاح؛ ومن إطلاق سراح جميع السجناء من دون شروط إلى تدمير الألغام البرية؛ ومن تسريح القوات وإعادة إدماجهم اجتماعيا إلى إدماج قوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، وتشكيل قوات مسلحة موحدة.

وبالنظر الى حجم هذه الجهود، يسر وفدي أن يلاحظ أن اللجنة المشتركة - وهي الهيئة الرئيسية المكلفة برصد تنفيذ بروتوكول لوساكا - قد وافقت على جدول زمني للأعمال يفصل مختلف المهام التي يجب أن ينفذها الطرفان وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خلال شهر أيار/مايو. ومن الضروري أن نؤكد في هذا السياق ضرورة أن يتخذ الطرفان التدابير اللازمة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين، كما نصت عليه الفقرة ٢١ من مشروع القرار. ويراودنا وطيد الأمل بأن يتم التقيد بأمانة الجدول الزمني الجديد.

ومن شأن أي مزيد من التأخير في التنفيذ في رأينا، لن يكون ضارا فحسب، ولكن من شأنه أن يؤدي أيضا الى انهيار عملية السلام ككل، معرقلا بذلك تكوين حكومة وحدة ومصالحة وطنية، كما تتوخاه الفقرة ١١ من مشروع القرار. ولهذا من الحتمي أن يبدي الطرفان إرادة سياسية حقيقية بمواصلة المفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة.

ويعتقد وفد بلدي أن الجو المشجع الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام الراسخ من جانب الطرفين بالسلم، يمكن أن يكون عاملا على تسهيل تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد يجب أن يبذل الطرفان المعنيان قصارى جهدهما من أجل وقف الدعاية المعادية، وتدمير مخزوناتهما من الألغام البرية، وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

وندرك تماما أن مختلف هذه الجوانب ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا. ومن الضروري، من أجل أن يستتب السلم الدائم في أنغولا، أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الأمن معالجة وافية بالغرض. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأنه مما يكتسي أهمية قصوى أن

يحل الجانب العسكري للصراع، ولكن مما لا يقل أهمية أيضا تهيئة فرص العمل، وتوفير الغذاء والمأوى الكافيين، بالإضافة الى إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني لأنغولا.

وفي هذا الصدد نؤيد بالكامل الفقرة ٢٥ من منطوق مشروع القرار، التي تحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة بغية إعادة تأهيل وإعادة بناء الاقتصاد الأنغولي. ونعتقد أن توفر بيئة اقتصادية محسنة من شأنه أن يوفر الظروف اللازمة المؤدية الى تنمية أنغولا التي مزقتها الحرب. وبالتالي، من شأن ذلك أن يسمح بأن تتحرك عملية السلام قدما صوب المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، نرحب بعقد جلسة غير رسمية للمانحين من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أتاحت الفرصة لإجراء تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بضرورة أن تعتمد الحكومة إطارا اقتصاديا كليا وفيا بالغرض. وبهذا، يجب تشجيع واستجابة حسنة التنسيق من جانب المجتمع الدولي.

بعد أن قلت هذا، يعتبر وفدي أن مشروع القرار يوضح بجلاء وبالتفصيل جميع التدابير المتوقع تنفيذها من جانب الطرفين، استنادا الى بروتوكول لوساكا والجدول الزمني الجديد المتفق عليه. ورغم أن الوفد الإندونيسي وغيره تتفهم تفهما كاملا الإحباط المتزايد من جانب المجتمع الدولي فإنه، بالنظر الى البديل الآخر من المناسب المثابرة في اتباع طريق السلم بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين آخرين، حتى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي رأينا أنه لو أطيل أمد الصراع على الدوام لأضر ذلك بشعب أنغولا، الذي حرم من السلم لفترة طويلة للغاية. ويتعين على الطرفين الآن، أن يفيا بالتزاماتهما.

وبالنظر الى هذه الاعتبارات، سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل اندونيسيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأتعهد بتعاون ودعم وفدي الكاملين خلال فترة رئاستكم. وأود أيضا أن أشيد بحرارة بسلفكم، السفير سومافيا، للطريقة الجذابة التي وجه بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

قبل تسعة أشهر، كانت عملية السلام في أنغولا تتحرك بوتيرة مشجعة وقد أدى هذا الى أن يتوصل مجلس الأمن الى استنتاج، في الفقرة ٧ من ديباجة القرار ١٠٠٨ (١٩٩٥)، بأن عملية السلام قد

"... قد دخلت مرحلة جديدة ومبشرة"

ومنذ ذلك الوقت لم يجر تحرك معجل ودائم الى الأمام لتوطيد مكاسب الفترة السابقة. وأن آخر تقرير للأمين العام (S/1996/228)، يتضمن تحليلا عميقا وواقعيا للحالة في أنغولا وحالة التقدم أو عدمه، فيما يتصل بتنفيذ بروتوكول لوساكا. وإننا نتفق مع الأمين العام عندما يشير في الفقرة ٣٣ من التقرير الى أن تسويف اليونيتا

"إذا استمر، قد يؤدي الى انهيار عملية السلام برمتها".

وتشعر حكومتي ببالغ القلق إزاء الوتيرة البطيئة على نحو خطير لتنفيذ بروتوكول لوساكا. ولا تزال عملية السلام في أنغولا هشة ويمكن عكسها. وهي تتطلب التزام حكومة أنغولا واليونيتا ليس فقط بتمهيد الطريق، ولكن أيضا بالتعجيل بوتيرة التنفيذ. وفي هذا المقام، نرحب بالجدول الزمني الخاص بالمهام التي يتعين إنجازها في أيار/مايو ١٩٩٦، والتي وافقت عليها حكومة أنغولا واليونيتا في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦. والمهام المقرر إنجازها خلال الشهر، كما تبين في الجدول الزمني المتفق عليه من جانب الطرفين، حيوية الى حد أن إنجازها ستكون له آثار عميقة وإيجابية على نتيجة المفاوضات بشأن بقية المسائل المعلقة. ونثني على حكومة أنغولا للجهود التي بذلتها من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. وقد مكنت هذه الجهود من دفع عملية السلام كما مكنت المجتمع الدولي من تحديد هوية العقبات الحقيقية التي تقف في طريق تحقيق السلام في أنغولا وتقرير أفضل الطرق لمواجهتها.

ونشجع حكومة أنغولا على مواصلة عملها المثالي باستكمال انسحاب القوات المسلحة الى الثكنات وبإدماج جنود اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية وببدء نزع سلاح السكان المدنيين.

إن الوتيرة الباعثة على التذمر التي تأوي بها اليونيتا قواتها تمثل أكبر عقبة في طريق عملية السلام في أنغولا. ومما يثير القلق البالغ أنه قبل تسعة أشهر من انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لا يزال نصف قوات اليونيتا دون إيواء. ومن المقلق أن أكثر من ٢٠٠٠ جندي من قوات اليونيتا قد فروا من مناطق الإيواء، ومع ذلك يجد قادة اليونيتا من المناسب أن يمنعوا أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا من المناداة على الأسماء لمعرفة المتغيبين.

إن نشر اليونيتا لمعلومات سلبية عن الظروف السائدة في مناطق الإيواء أمر غير مساعد أيضا، إذ أنه لن يؤدي إلا الى ثني قواتها عن الذهاب الى مناطق الإيواء أو تشجيعها على الهروب. إن إيواء جنود شبان ورجال مسنين في غروب حياتهم اتهام خطير آخر ضد اليونيتا. وكذلك تسليم اليونيتا لأسلحتها القديمة وإخفاؤها الواضح للأسلحة الحقيقية. وتطلب الى اليونيتا أن تحاكي المثال الطيب لمواطنيها، وحكومة أنغولا، بأن تتوفر لديها الشجاعة والإرادة السياسية اللازمة على تحريك عملية السلام الى الأمام وبسرعة. وستكون الأيام القليلة التالية حرجة. إن مصداقية التزام اليونيتا بعملية السلام محل اختبار، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتفهم أو أن يطيق التقاعس الواضح للحزب عن تحقيق التقدم الملموس في إيواء قواته.

إن مشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن على اعتماده أحد أطول القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أنغولا.

إن مشروع القرار يُعبر عن قلق المجتمع الدولي إزاء الحاجة إلى أن تتقيد الأطراف الأنغولية بالجدول الزمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا. وهو ينص عن صواب، في الفقرتين ١١ و ١٢ من منطوقه على المهام والأهداف المحددة التي يجب انجازها إذا أريد الوفاء بالمواعيد النهائية الحاسمة. وهذا هو صلب مشروع القرار وجوهره. وفرص السلام في أنغولا تتوقف بدرجة كبيرة على ما يمكن تحقيقه في هذه المجالات الحيوية. ونحن بصدد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين؛ ونؤمن إيمانا قويا بأنه يمكن إحراز تقدم كبير خلال هذه الفترة. وما نحتاج حقا إلى توافره بكثرة هو الإرادة السياسية، على أعلى مستوى، لدى حكومة أنغولا واليونيتا لتذليل كل عقبة تعترض تنفيذ ما يمثل، في واقع الأمر، الأمل الأخير للسلام في أنغولا - أي تنفيذ بروتوكول لوساكا في الوقت المناسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل بوتسوانا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى التي هنأتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني لعلى اقتناع بأن عمل مجلس الأمن في ظل قيادتكم سيكون مثمرا إلى أبعد حد. ونؤكد لكم كامل ثقتنا ودعمنا، في اضطلاعكم بمسؤوليات الرئاسة عن شهر أيار/مايو.

وأود أن أشكر سلفكم، السفير سومافيا، ممثل شيلي، على الحكمة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال المجلس أثناء شهر نيسان/أبريل.

كما يُعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل (S/1996/328) عن الحالة في أنغولا.

لاحظنا حدوث بعض التطورات الإيجابية بعد آخر تمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، في ٨ شباط/فبراير، بما في ذلك قرب استكمال تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء، والتقدم المحرز في انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من مناطق الإيواء، والهدوء النسبي في الحالة العسكرية، مع تناقص انتهاكات وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإن التقدم العام الذي تم إحرازه حتى اليوم في تنفيذ بروتوكول لوساكا ما زال يقصر كثيرا عن توقعاتنا.

وهناك ثلاث مهام حيوية لا بد من انجازها إذا أريد أن يُكتب النجاح لعملية السلام: اتمام تجميع قوات

اليونيتا في مناطق الإيواء في الوقت المحدد، وإدماج قوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ووفقا للجداول الزمنية الجديدة المتفق عليها بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في ١ آذار/مارس في ليبرفيل، فإن المهمتين الأوليين من المقرر استكمالهما بحلول حزيران/يونيه، وستستكمل المهمة الثالثة بحلول منتصف تموز/يوليه.

وعلى الجبهة الحاسمة، جبهة تجميع القوات في مناطق الإيواء، كان التقدم بطيئا ومتقطعا. ولئن كنا نرحب بتسارع خطى عملية تجميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء في الأيام القليلة الماضية، فإننا نأسف لتقاعس اليونيتا عن إتمام إيواء جميع قواته مع حلول يومنا هذا، امتثالا للقرار ١٠٤٥ (١٩٩٦). ولم يعد متبقيا على الموعد النهائي الجديد لإكمال عملية تجميع القوات إلا أقل من شهرين، ومع ذلك فما زلنا في منتصف العملية بالكاد. ونحن نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في الفقرة ٣٣ من تقريره بأن أي مزيد من التسويف في تجميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء يمكن أن يتسبب في انهيار عملية السلام برمتها. ونحن نطلب من السيد سافمبي أن يفي بالتزامه باستكمال عملية الإيواء بحلول حزيران/يونيه.

وقد طال انتظار التقدم أيضا في المفاوضات الخاصة بإدماج قوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. واختتام هذه المفاوضات، بقدر ما هو مسألة حاسمة في جعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها، فإنه يمثل أيضا المحك الذي تختبر به الإرادة السياسية للأطراف الأنغولية والتزامها بعملية السلام. والتقدم في هذا المجال شرط أساسي لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وهو أيضا يوفر حافزا قويا لعملية تجميع القوات في مناطق الإيواء. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى الترفع عن مصالحهما الضيقة المحدودة والعمل على التوصل إلى الترتيبات اللازمة لتشكيل قوات مسلحة موحدة بحلول ١٥ أيار/مايو، وهو ما اتفق عليه في جدول أعمال اللجنة المشتركة لشهر أيار/مايو. ونتطلع إلى نجاح مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد أليوني بلوندين بيي، لحمل الحكومة الأنغولية واليونيتا على الاتفاق على تشكيل القوات المسلحة الموحدة.

وسيكون تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية تتويجا لعملية السلام. وهذا ينطوي على إجراء إصلاح دستوري ينص على ترتيبات لتقاسم السلطة، بما في ذلك وصف المنصب الذي سيتولاه السيد سافيمبي في الحكومة الجديدة. والتقدم في هذا المجال لن يكون له مغزى إلا إذا كان قائما على الثقة المتبادلة بين الأطراف الأنغولية. وفي هذا الصدد، نحث الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي أن يجتمعا في أنغولا في أقرب فرصة لحل كل المسائل المعلقة.

كما نعلق أهمية كبرى على إصلاح الطرق وإزالة الألغام باعتبارهما شرطا أساسيا لإنعاش أنغولا وتعميرها. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة جديرة بثنائنا وتشجيعنا على العمل الممتاز الذي قامت به في هذا المجال، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام. ونوافق على الرأي القائل بوجود حاجة عاجلة إلى الإسراع بجهود إزالة الألغام، وندعو الأطراف الأنغولية أن تتعاون بنشاط لبلوغ هذه الغاية.

إن عملية السلام الأنغولية تقف الآن عند منعطف حرج. وستكون الأيام والأسابيع المقبلة بمثابة امتحان صارم لالتزام الأطراف الأنغولية وإرادتها السياسية على المضي قدما بعملية السلام. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تُعد حاليا أكبر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم، إذ يبلغ قوام قواتها ٧٠٠ ٢ جندي ينتمون إلى ٣٦ دولة عضوا، بما فيها كوريا. وفي ضوء التزام الأمم المتحدة الذي يرمز إليه مستوى الموارد المكرسة لأنغولا، فإن مجلس الأمن لا يمكنه أن يدع عملية السلام الأنغولية تتعرض للانهيار.

وحكومة بلدي، توقعا منها بأن تحترم الحكومة واليونيتا التزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا واتفاق ليبرفيل، تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة حتى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وبالتالي سنصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس.

والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يمد يد العون إلا عندما تحاول الأطراف المعنية مساعدة نفسها بالسعي إلى الوفاق المتبادل. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن السلام الدائم سيظل بعيد المنال ما لم تكن جذوره ضاربة في الإرادة السياسية للأطراف ونيتها الصادقة على التوصل إلى تفاهم وإحلال السلام فيما بينها.

وأخيرا، يشيد وفد بلدي برجال ونساء بعثة الأمم المتحدة الثالثة على تضحياتهم واسهامهم الذي لا غنى عنه في توطيد السلام والاستقرار في أنغولا في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أولا وقبل كل شيء أن يُزجي إليكم التهاني، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونحن نتطلع إلى شهر هادئ في ظل قيادتكم. ونشكر الرئيس الشيلي السابق على رئاسته الممتازة أثناء شهر لم يكن، بالتأكيد، هادئا.

إن مجلس الأمن أخذ على عاتقه، وكان محقا في رأينا، التزاما جسيما يُدعم مسيرة السلام في أنغولا. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل جهدا آخر في هذا الصدد، وسوف نصوت تأييدا له.

لقد استجدت بعض التطورات الإيجابية في عملية السلام منذ تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة في شباط/فبراير. ونحن نرحب بالانخفاض العام في مستوى العنف في أنغولا. فقد ظلت الحالة العسكرية في البلد مستقرة، كما حدث انخفاض في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار.

لكن منجزات عملية السلام عموما ما زالت تقصر كثيرا عن توقعاتنا، ونحن نشعر بعميق القلق لأن التأخر المستمر في تنفيذ التزامات بروتوكول لوساكا قد يُعرض للخطر عملية السلام بأكملها.

وإن ولاية شهرين فقط لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي الآن أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولاية استثنائية وتثير صعوبات إدارية جلية للأمم المتحدة. لكننا نؤيد هذه الخطوة غير العادية لأننا نعتقد أن عملية السلام قد بلغت مرحلة حرجة وأن من الضروري ممارسة الضغط على الطرفين للتعجيل بإحراز التقدم في عملية السلام.

وهذا التمديد ينبغي أن يتيح للطرفين الفرصة للتدليل على الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات التي أعربا عنها أحيانا كثيرة بعملية السلام. ومشروع القرار شامل بشأن التزامات الطرفين خلال هذه الفترة المتداخلة. وهناك مهام مختلفة ينبغي للطرفين تحقيقها، وبخاصة جميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء، وتسريحها وإدماجها في الجيش الأنغولي، ونزع سلاح السكان المدنيين، وإزالة الألغام، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ونتطلع إلى قيام الطرفين بمهامهما الخاصة والتقيد بالمواعيد المحددة التي اتفقا عليها.

والنقطة الرئيسية هي أنه بغية تحقيق هذه المهام فإنه لا بد للطرفين من التدليل على الإرادة السياسية اللازمة. ولذا فإننا نُعلق أهمية على بقاء الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على اتصال بالإضافة إلى العمل الذي تضطلع اللجنة المشتركة به.

وأخيرا، أثناء مناقشاتنا بشأن مشروع القرار، اقترح وفد بلدي أن يُجري المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أنغولا خلال أربعة أو خمسة أسابيع. ونأمل أن نرى تقدما حقيقيا على أرض الواقع بحلول موعد تلك المناقشة، وفقا للمهام التي التزم الطرفان بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أولا سيدي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفد بلدي، إدراكا منه لخبرتكم الدبلوماسية الكبيرة وبراعتكم الفكرية، لعلى اقتناع بأن أعمال المجلس خلال هذا الشهر ستتوج

تحت رئاستكم بالنجاح. ونقدم تعاوننا الكامل معكم ومع وفد الصين.

وأود أن أعرب للسفير خوان سومافيا وللوفد الشيلي عن عميق تهانئنا على العمل الممتاز الذي اضطلعا به خلال شهر نيسان/أبريل، وهو دليل على ما تتمتع به الدبلوماسية الشيلية من موهبة ومهارات مهنية.

ويشير الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى أن التقدم الذي أحرزته حكومة أنغولا واليونيتا صوب تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا كان مخيبا للآمال، وأن الطرفين لم يفيا حتى الآن بالكثير من المهام التي وافقا على الاضطلاع بها في نيسان/أبريل لتوطيد عملية السلام.

وفي الواقع، بالرغم من الطابع الإيجابي لاستمرار الحوار بين الطرفين، واستمرار استقرار الحالة العسكرية، وتحرك الحكومة الأنغولية قدما بعملية إيواء قوات شرطة الرد السريع وانسحاب قواتها من نقاط تقع قرب مناطق إيواء اليونيتا، فإن الحالة السياسية بصورة عامة في أنغولا تتميز بالبطء في تنفيذ عدد من العناصر الأساسية لنجاح عملية السلام في ذلك البلد.

وفي حين تم تحقيق بعض التقدم خلال الشهرين الماضيين في تنفيذ بروتوكول لوساكا، فإن التقدم لا يرقى إلى مستوى الآمال التي عقدت على الالتزامات التي اضطلع بها الطرفان في اجتماع ليبرفيل، في غابون، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦.

وهناك إبطاء واضح في الوفاء بالجداول الزمنية المتعاقبة التي اتفقت عليها الأطراف، وبخاصة ما يتعلق بالتجميع التام لجميع قوات اليونيتا، ونزع أسلحتها، والمفاوضات من أجل إدماجها في القوات المسلحة الأنغولية وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة.

ويرى وفد بلدي أنه يتعين على اليونيتا أن تـُعجل بوتيرة تجميع قواتها، طبقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٠٤٥ (١٩٩٦)، وأن تـُسلم إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة جميع الأسلحة والمعدات العسكرية التي بحوزتها، إذ أن المزيد من الإبطاء في انجاز هذه المهام الهامة سيؤثر تأثيرا كبيرا على عملية السلام، وكما أشار بحق الأمين العام في تقريره، فإن ذلك سيؤدي إلى انهيار النظام في صفوف جنود اليونيتا والنضوب السريع لموارد الأمم المتحدة إذا طالت إقامة القوات التي سبق أن تم تجميعها هناك. كما أن من الضروري للطرفين الانتهاء من المحادثات العسكرية بشأن المسائل المعلقة خلال شهر أيار/مايو هذا، وفقا للجدول الزمني لمهام اللجنة المشتركة.

وتتطلب الحالة الراهنة في أنغولا قيام الطرفين باتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بتنفيذ بروتوكول لوساكا، والوفاء بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي اضطلعا بها في ليبرفيل، والتأكيد مجددا على قرارهما بتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بحلول شهر تموز/يوليه لتجنب التأثير على عملية السلام.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن من الضروري أن يدلل الطرفان على إرادة راسخة من أجل السلام وذلك بالتعاون في أنشطة إزالة الألغام، وبغية إتاحة حرية مرور السكان والبضائع، وتدمير الألغام الموجودة ومخزوناتها منها، ونزع أسلحة السكان المدنيين واعتماد تدابير تكفل سلامة وأمن أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة وأفراد المنظمات الإنسانية العاملة في أنغولا.

وعلاوة على ذلك، من الضروري الكف عن بث الدعاية المعادية. وفي هذا الصدد نرى أن من الأهمية الحيوية أن تـُسهل حكومة أنغولا إقامة محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة تساعد في عملية بناء الثقة والمصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يرى وفد بلدي أنها لا تساعد فقط على التقيد بوقف إطلاق النار وأنها عامل هام في إحلال الاستقرار في أنغولا، بل إنها تضطلع أيضا بدور هام في إعادة تأهيل الطرق وإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تضطلع بأنشطة تتصل بتشجيع احترام حقوق الإنسان وتتصل بالتنفيذ الطوعي للمشروعات الإنسانية. ولذا

فإن وجودها ضروري، ومهما كان مستوى تنفيذ بروتوكول لوساكا غير مُرض، يوافق وفد بلدي على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة لمدة شهرين. وسنصوت بالتأييد على مشروع القرار بالرغم من أننا، مع مراعاة حقيقة أن هناك مهام عديدة ما زالت مُعلقة في عملية السلام في أنغولا، كنا نفضل التمديد لفترة أطول لكي تتمكن البعثة من انجاز مهمتها على أتم وجه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): حيث أن هذا هو البيان الرسمي الأول الذي يلقيه الاتحاد الروسي في مجلس الأمن خلال هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة المجلس. ونحن نشعر بسرور خاص إذ نرى في سدة الرئاسة ممثل الصين الصديقة، البلد الذي تقيم روسيا معه علاقات تعاون مكثفة قائمة على حسن الجوار. ويحدونا الأمل في أن يكلل عمل المجلس بالنجاح تحت قيادتكم القديرة.

كما أود أن أطلب من وفد شيلي أن ينقل امتناننا للممثل الدائم لبلده، السفير خوان سومافيا، على ما قام به هو وزملاؤه من عمل جبار في الشهر الماضي.

ويسرني أيضا سرورا عميقا أن أرحب في قاعة مجلس الأمن برئيس وفد الحكومة الأنغولية، الوزير كارنيرو، وأن أشكره على بيانه الشامل.

إن الاتحاد الروسي، بوصفه أحد المراقبين الثلاثة للتسوية في أنغولا، مهتم اهتماما مخلصا بنجاح عملية السلام في أنغولا، وبالإنهاء العاجل للصراع الطويل الأمد هناك وبإقامة السلم والاستقرار الدائمين، وهو لم يأل جهدا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وللأسف، لا نزال بعيدين عن هذه الحالة، كما يدل على ذلك البطء الذي يبعث على الأسى لوتيرة تنفيذ بروتوكول لوساكا. ومما يبعث على القلق بوجه خاص السياسة التعويقية التي تنتهجها اليونيتا تجاه عملية تجميع قواتها في مناطق الإيواء ونزع سلاحها - وهي العملية التي تشكل عنصرا أساسيا في التسوية. ومرة أخرى لا تتقيد قيادة اليونيتا بالتزامها بإيواء قواتها بحلول ٨ أيار/مايو، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٠٤٥ (١٩٩٦).

ومما زاد الحالة تفاقما سوء نوعية وقلة كمية الأسلحة التي تم تسليمها، ورغبة اليونيتا في عدم إيواء الوحدات المقاتلة الأكثر كفاءة والفرار الجماعي لأفراد قواتها من مواقع الإيواء. إن إيواء اليونيتا المتسرع، في الأيام والساعات الأخيرة، لعدد إضافي من جنودها لا يغير الحالة غير المرضية عموما في هذا المجال.

ولم يتخذ بعد قرار فيما يتعلق بتمثيل اليونيتا في القيادة الموحدة للقوات المسلحة الأنغولية، الأمر الذي يعرقل إنشاء جيش موحد وتسريح الجنود الذين يودون العودة الى الحياة الطبيعية. كل هذه الحقائق وغيرها توحي بأن اليونيتا اتخذت بصورة متعمدة موقفا خادعا، مما يبدد عملية السلام.

إننا نطالب قيادة اليونيتا بأن تتوقف الى الأبد عن امتحان صبر المجتمع الدولي وبأن تتقيد تقيدا كاملا بالتزاماتها بتجميع قواتها في مناطق الإيواء وبنزع سلاحها وفقا للجدول الزمني لشهر أيار/مايو الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة. وفي ضوء الضمانات الأمنية التي قدمتها اليونيتا، نرى أنه لا يجوز الربط بين عملية الإيواء ونزع السلاح بمسائل أخرى تدفع أحيانا بصورة مصطنعة الى الصدارة. إننا نتوقع من حكومة أنغولا أن تفي بالمثل بالمهام المسندة اليها في خطة العمل هذه.

وثمة عنصر هام في عملية السلام يتطلب جهودا تكميلية من جانب الطرفين الأنغوليين هو إنجازهما السريع للمفاوضات حول المسائل العسكرية كافة. وهذا من شأنه أن يضفي الاستقرار على الحالة وإن يمهد السبيل أمام إنشاء جيش موحد، وتحويل اليونيتا الى حزب سياسي وحل الجوانب الأخرى للتسوية، وذلك يتوج بإقامة حكومة المصالحة والوحدة الوطنية.

إننا نرحب بالإعلان الذي أصدرته حكومة أنغولا عن العفو العام وفقا لاتفاق ليبرفيل ونعتبره إسهاما هاما في تعزيز الثقة المتبادلة. ويجب أيضا أن نشيد

بالخطوات الأخرى المتخذة من قبل الحكومة والرامية الى إتمام إيواء أفراد شرطة الرد السريع، والسحب الجاري للقوات من المناطق القريبة من مواقع إيواء اليونيتا، وتنفيذ خطة لنزع السلاح بصورة تدريجية من السكان المدنيين، واتخاذ تدابير للتعجيل بإزالة الألغام وتدمير مخزونات الألغام البرية.

ويجب على حكومة أنغولا أن تواصل على نحو ثابت تنفيذ تلك السياسة، التي ستستجيب قيادة اليونيتا لها بتدابير عملية وبناءة من جانبها. وإننا نطلب من حكومة أنغولا واليونيتا التعبير عن التزامهما الثابت بتحقيق السلام والتقيد بحسن نية بالالتزامات المقطوعة بموجب بروتوكول لوساكا واتفاق ليبرفيل.

وفي رأينا أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم يعبر بصورة موضوعية عن أكثر المشاكل حدة في المرحلة الحالية من التسوية الأنغولية. ومشروع القرار واقعي للغاية ومحدد الهدف، ويقيم بصورة واضحة أعمال الطرفين ويحدد لهما المهام العملية التي يجب إنجازها في الشهرين المقبلين. ويحدد المشروع الضوابط اللازمة لرصد امتثال الطرفين الأنغوليين للخطط المتفق عليها، ويتضمن تحذيرا قويا بشأن عدم جواز أي تأخير في عملية السلام، المتأخرة كثيرا بالفعل عن المواعيد المحددة لها.

ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار سيساعد على إعطاء مزيد من الدينامية لعملية السلام وسيضمن تعذر إلغائها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد غينيا - بيساو، نود أن نضم صوتنا الى بقية المتكلمين في الإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن أصدق التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إن خبرتكم ومهاراتكم الشخصية والبراغماتية التي تتحلون بها كفيلة بإنجاز مهمتكم. ولذلك يود وفدنا أن يؤكد لكم ولوفدكم على كامل تعاونه.

ونود من خلالكم أن نشكر السفير سومافيا، ممثل شيلي، ووفده جزيل الشكر على الطريقة والحكمة البارزتين اللتين أدار بهما أعمال مجلسنا في شهر نيسان/أبريل.

وأود أيضا أن أعرب عن ترحيبنا وتهانئنا للوزير كارنيرو، ممثل أنغولا، الذي شرفنا بحضوره هذه الجلسة الرسمية للمجلس.

قبل ١٥ يوما، عندما نظر المجلس آخر مرة في الحالة في أنغولا، رأينا أن عملية السلام تسير ببطء. وللأسف، يجب أن نلاحظ أنه لم يطرأ على الحالة تغير يستحق الذكر. فلا يزال التقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا بطيئا، بالرغم من الجهود الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص في أنغولا، ومراقبو عملية السلام الأنغولية - البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل تعزيز السلام في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بهم جميعا على تفانيهم في خدمة قضية أنغولا.

على الرغم من التقدم الذي حدث مؤخرا، كما أبلغنا السفير غاريخان اليوم لم ينته بعد تجميع قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغول (اليونيتا) في مناطق الإيواء ونزع سلاحها، وهما العنصران الأساسيان في عملية السلام. ثم إن هروب عدد كبير من جنوب اليونيتا من مناطق الإيواء يشكل مصدرا آخر للقلق.

إن غينيا - بيساو تدعو مرة أخرى اليونيتا الى الوفاء بالتزاماته بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأن يقوم بلا توقف، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بتجميع جنوده في مناطق الإيواء، وأن يسلم الى البعثة جميع الأسلحة والذخائر والمعدات التي هي بحوزة قواته. ويجب عليه أيضا أن يفرج عن جميع الأسرى بدون قيد أو شرط، اتساقا مع التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا.

وترحب غينيا - بيساو بالتقدم الذي أحرزته حكومة أنغولا في تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء وتشجعها على إكمال هذه العملية والاستمرار في سحب قواتها من المواقع القريبة من مناطق إيواء جنود اليونيتا.

ونأمل أيضا أن تتخذ الحكومة الأنغولية الخطوات اللازمة لإنشاء محطة إذاعة مستقلة تابعة للأمم المتحدة.

وينبغي لحكومة أنغولا، وللاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بوجه خاص، أكثر من أي وقت مضى، أن يضاعفا جهودهما للالتزام بعملية السلام من خلال وفائهما الدقيق بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا، والوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها في ليبرفيل في آذار/مارس ١٩٩٦، وخصوصا الإسراع في تشكيل قوات مسلحة أنغولية موحدة وإقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، واتخاذ الخطوات اللازمة التي تضمن أن يكون لمندوبي اليونيتا مقاعد في الجمعية الوطنية، ووقف الدعايات العدائية، واتخاذ إجراءات عامة لتدمير مخزونات الألغام البرية وإزالة الألغام من كافة أنحاء البلد كي يتمكن السكان والسلع من التحرك بحرية؛ واتخاذ تدابير ملموسة لضمان سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة والفئات الأخرى من الموظفين الدوليين لكي لا يتكرر وقوع حوادث كتلك التي أودت بحياة اثنين من المراقبين العسكريين وممثل لأوكسفام فـي ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦ فـي كمين نصبه بعض المسلحين.

وعلى الرغم من التأخيرات في علمية السلام بوجه عام، لاحظنا أيضا إحراز بعض التقدم في أنغولا خلال الأشهر الأخيرة، مما يوجب علينا مرة أخرى أن نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة الضرورية الى هذا البلد الشقيق لتسهيل انعاش الاقتصاد الأنغولي وإعادة بنائه، آملين بأن يفي الطرفان بالالتزامات التي تقع على عاتقهما بموجب بروتوكول لوساكا.

وفـي ضـوء هـذه الملاحظـات، سنصـوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأطـرح الآن للتصويـت مشـروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/336.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، المانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسـا، مصر، المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمى وأيرلنـدا الشماليـة، هنـدوراس، والولايـات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): هناك ١٥ صوتا مؤيـدا. اعتمـد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٥٥ (١٩٩٦).

سأعطي الكلمة الآن لمن يرغب من أعضاء المجلس في الإدلاء ببيان بعد التصويت.

السيد اندرفورث (الولايـات المتحـدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة لشهر أيار/مايو. ولسوف تلقون التعـاون الكامـل مـن جانبنا. وأعرب أيضا عن تقديرنا وإعجابنا العظيمين للسفير سومافيا ووفده علـى قيادة شيلي لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/ابريـل، حيث أنجزنـا عمـل أسبوع كامل في ثلاث أخماس الوقت، ومن ثم حق علينا أن نقدم تهانينا الى السيد سومافيا وفريقه.

ونرحـب أيضا بوزير أنغولا الذي شارك في أعمال المجلس هذا اليوم.

وطوال عملية السلام، أوفت الولايات المتحدة بالتزامها بأن تكون شريكة أنغولا في عملية السلام. وقد دأبنا على إدانة جميع الانتهاكات لبروتوكول لوساكـا، والإصـرار على ضرورة وفاء الجانبين بالتزاماتهما بصورة شاملة وصريحة. وكنا نعرب عن تقديرنا لأي تدابير يتخذهـا أي من الطرفين لدفع قضية السلام والمصالحة الوطنية. فهذا، كما نعتقد، هو أسلوب العمل الذي يزيد من مصداقية عملية لوساكا في نظر الطرفين، الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، يجب علينا أن ننتقد التأخيرات في تجميع القوات في مناطق الإيواء، على أن نرحب، في الوقت نفسه، بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية تجميع قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا

(اليونيتا). فحتى ٦ أيار/مايو كان ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ من جنود اليونيتا قد سجلوا رسميا، ومن المتوقع أن يصل المجموع الى ٣٥ ٠٠٠ بنهاية هذا الأسبوع، وهو عدد يمثل أكثر من نصف قوات اليونيتا المعلنة. وقد كان تحرك آلاف الجنود في اللحظة الأخيرة الى مناطق الإيواء في الأيام القليلة السابقة لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هو النمط العادي الذي يتبعه اليونيتا في محاولة تحقيق أهدافه، ويتمثل في التحرك على نحو متقطع وغير منتظم. ولكن هذا النمط لا يساعد على تعزيز الثقة بالتزام اليونيتا عموما بعملية السلام. ومن الجوهري أن يواصل اليونيتا عملية تجميع القوات في مناطق الإيواء دون مزيد من الإبطاء أو التوقف. وما لم يتم تجميع الجنود الحقيقيين الذين يحملون سلاحا حقيقيا فلن تتقدم عملية السلام. ومن الضروري أيضا أن تفي الحكومة الأنغولية بالتزامها بسحب قواتها وتجميع شرطة مقاومة الشغب في ثكناتهم، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة، دون إبطاء أو تحايل.

ويجب على الطرفين أن يعملا معا لإنجاز الترتيبات الخاصة بالدمج العسكري، بما في ذلك التوصل الى اتفاق بشأن جنرالات اليونيتا الذين سيكونون جزءا من القيادة العسكرية المشتركة. والموعد النهائي لإنجاز هذه الأمور هو الآن ١٥ أيار/مايو - وهو موعد متأخر جدا عما كان متصورا في البداية لاختتام المحادثات العسكرية. ونتيجة لهذا التأخير نجد أن بعض جنود اليونيتا قد مضى عليهم حتى الآن في مناطق الإيواء عدة شهور. وتراهم متلهفون الآن إما الى التسريح أو الاندماج في الجيش المشترك. ويجب أن يعمل الجانبان معا لضمان خروج الأفراد التابعين للاتحاد من مناطق الإيواء بسرعة.

والقرار الذي اتخذه المجلس الآن يعكس استمرار نفاد صبر المجلس للتباطؤ العام في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ونحن نتوقع من الطرفين أن ينفذا الاتفاقات التي توصلا اليها في ليبرفيل، وأن ينفذا جدول الإجراءات المقررة الذي اعتمداه بحرية. وخلال الشهرين المقبلين نتوقع أن نشهد تشكيل قيادة عسكرية مشتركة والشروع في إدماج قوات اليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، الأمر الذي يشكل الأساس الضروري لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وخلال الشهرين القادمين أيضا نتوقع أن نرى الطرفين يتخذان إجراء حاسما في مشكلة من أكثر المشاكل التي تواجهها أنغولا إلحاحا، وهي التهديد الذي تمثله الألغام البرية. فالأمم المتحدة تقدر أن هناك ما بين ٩ ملايين و ١٥ مليون لغم بري في أنغولا. وتقدر أن ٨ ملايين أنغولي، من مجموع السكان الذي يكاد يبلغ ١٣ مليون نسمة، يعيشون في المناطق الموبوءة بالألغام في ذلك البلد. ومن المستحيل الحصول على الأعداد الصحيحة لإصابات الألغام في أنغولا، ولكن التقديرات الحالية لعدد من فقدوا أطرافهم يتراوح ما بين ٤٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ شخص، يضاف اليهم ٧٠ ٠٠٠ قتلتهم الألغام. ولن تنتهي بحلول السلام آلام الأنغوليين الناشئة عن هذا البلاء الذي تمثله الألغام البرية. وسوف يظل شبح أدوات القتل الخفية هذه يخيم على الأنغوليين أعواما طوالا قادمة، وهي تضيف الى عدد الإصابات كل أسبوع، وتؤدي بحياة بعض الناس وتدمر آمالهم وأحلامهم، وتثقل خطى الانتعاش الاقتصادي. ولهذا السبب دعا المجلس، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦ وفي القرار الذي اتخذه اليوم، الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الى تدمير مخزوناتهما من الألغام البرية واستهلال هذه العملية بإجراء عام مشترك لتأكيد التزام الطرفين بالتخلص من هذه الأسلحة الرهيبة.

وإننا نأمل أن هذا الإجراء، في شكل احتفال علني مشترك يضم مسؤولي الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، يمكن القيام به في المستقبل القريب. ونود أيضا أن نعترف بالخطوة التي اتخذتها الحكومة بالأمس، حيث قامت بتدمير ٣٠٠ لغم بري كانت مخزونة في المنطقة العسكرية المركزية، وبالتزام قيادة اليونيتا بالقيام بخطوات مماثلة.

ونود أن نثني على الممثل الخاص للأمين العام السيد أليوني بلونذين بيّي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على خدمتهم المتفانية من أجل السلام. ونود أيضا أن نعترف بسخاء البلدان المساهمة بقوات، وثمانية منها أعضاء في هذا المجلس.

وختاما، تود الولايات المتحدة أن تذكّر الطرفين مرة أخرى بالحاجة العاجلة لاغتنام هذه الفرصة لإحلال السلام والمصالحة والانتعاش في بلدهما. لقد عانى الشعب الأنغولي بما يكفي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب عن سرور وفدي إذ يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال مجلس الأمن؛ ونتمنى لكم كل نجاح في النهوض بمسؤولياتكم الهامة، ومرة أخرى نتعهد لكم ولوفدكم بكامل دعمنا. كما أود الإعراب عن الشكر على العبارات الرقيقة جدا التي وجّهت إلى السفير سومافيا فيما يتصل بعمله رئيسا للمجلس في الشهر الماضي.

نحن ممتنون للأمين العام على التقرير الذي قدمه. ونوافق على التقييم الوارد فيه ومؤداه أن هناك حالة تقدم إجمالية في العملية ونعتقد أن هذا ينبغي الاعتراف به كما يجب. ومع هذا مما يبعث على القلق العميق أن هناك حالات تأخر في الوفاء بالأهداف المتّفق عليها في بروتوكول لوساكا، لا سيما فيما يتعلق بتسريح القوات. وينبغي للمجلس أن يشدد على هذه المشكلة وهي تلزمه بأن يطلب اعتماد تدابير عاجلة، لا سيما من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، للتعجيل بالعملية، وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن، والمضي إلى تحقيق النتائج التي يأمل في تحقيقها المجتمع الدولي وشعب أنغولا.

ونشعر بالأسى بوجه خاص لوفاة جنديين من جنود حفظ السلام من الأردن وزمبابوي، ولوفاة ممثل بريطاني من لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام) خلال كمين. وندعو كلا من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) إلى إبلاغ مجلس الأمن عن هوية المسؤولين عن ذلك الاعتداء.

وللأسف أن الاتفاقات الهامة التي أبرمت بين الحكومة واليونيتا أثناء المحادثات بين أرفع زعمائهما، والتي حظيت بالترحيب الحماسي للمجلس، يتم التخلي عنها من الناحية العملية. وقد تمثل أول المؤشرات على أن الاتفاقات يجري عرقلتها في البيانات القائلة بأنه كان من الخطأ قبول تلك الاتفاقات. إن مثل هذه المواقف تلحق ضررا بالغا بالعملية وتقوض بشكل خطير الاعتقاد بأن المفاوضات جرت بحسن نية. ونحث القادة الأنغوليين على تجنب الإدلاء ببيانات تثير عدم اليقين فيما اتّفق عليه.

ويجب على الاتحاد أن ينهض بمسؤولياته في مجالات رئيسية مثل تجميع قواته في مناطق الإيواء في الوقت الحسن وسرعة إدماجها في القوات المسلحة المشتركة، وينبغي أن يقدم بأسرع ما يمكن أشخاصا للعمل كحراس شخصيين لزعماء الاتحاد.

وفي ضوء الجوانب النوعية لعملية التسريح، لا سيما المتصلة بنوع الأسلحة المسلَّمة، نلاحظ الافتقار إلى حسن النية في الوفاء بالالتزامات. وهذا يمثل أيضا مصدرا للقلق المشروع لدى المجتمع الدولي. ونعتقد أن القادة لم يبدوا ما يكفي من الإرادة السياسية لإحراز تقدم في مسيرة السلام. ونرى أنه كيما يواصل المجلس تأييده لأنغولا لا بد من تلافي الافتقار إلى الإرادة السياسية عن طريق عمليات الإبداء الحقيقي للاستعداد للوفاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق العملية الطويلة للتفاوض على السلام في أنغولا. ولعل أحد البراهين العملية على التغيير صوب الاستعداد للوفاء بالالتزامات يتمثل في القيام دونما إبطاء بإنشاء إذاعة الأمم المتحدة المستقلة التي طالب بها المجلس مرارا.

لقد أيدنا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين لأن تفاؤلنا يجعلنا نثق بأن القادة الأنغوليين سيبذلون جهودا جديدة ومتزايدة لتوطيد عملية السلام في بلدهم ولضمان مواصلة وجود الأمم المتحدة الباعث على الاستقرار دعما لوحدة أنغولا. ولقد آن الأوان أن يدرك القادة أن أهم ما في الأمر، بعد هذه المعاناة المبرحة، ليس القادة أنفسهم أو مصالحهم، بل شعب أنغولا عموما، الذي يريد السلام والهدوء لأفراد أسره. ذلك هو ما يتوقعه المجلس من أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل شيلي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني، سيدي الرئيس، أن أزجي إليكم تهانئ الوفد الفرنسي بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو. كما أود أن أعرب للسفير سومافيا ولوفده عن شكرنا الصادق على الطريقة التي أدارا بها رئاسة المجلس في شهر نيسان/أبريل.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بسعادة نائب وزير الدولة في جمهورية أنغولا.

صوت الوفد الفرنسي مؤيدا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع توا. وكما أشار الأمين العام، فإن مسألة أنغولا منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا قد شهدت بعض التطورات التي تبعث على الارتياح. ونحن نلاحظ أن اتفاقات السلام قد أدت إلى احترام وقف إطلاق النار بشكل دائم في كافة أنحاء البلد. كذلك فإن المقاتلين السابقين بدأوا الحوار ولا يزالون منخرطين فيه. ورئيس أنغولا، السيد دوس سانتوس، وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، السيد سافيمبي قد اجتمعا مرة أخرى في ليبرفيل في ١ آذار/مارس. ويعمل الطرفان على تنفيذ الاتفاقات وذلك بالاشتراك في اللجنة المشتركة، التي تقوم بدور نشط في ضمان تنفيذ اتفاقات السلام. لكل هذه الأسباب نعتقد أن الحالة في أنغولا تتحرك في الاتجاه السليم وأن هذا أمر جدير بالاعتراف.

بيد أننا نجد لزاما علينا أن نقول إن هذا التطور لم يتم بالسرعة التي كنا نتمناها. إن اتفاقات لوساكا وقرارات مجلس الأمن والالتزامات الأخيرة التي التزمت بها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) في ليبرفيل لم تنفَّذ بالكامل. ويبدو أن عملية السلام لا تزال تواجه طريقا مسدودا بالنسبة لعدد من النقاط الأساسية. لكن ينبغي تمكين شعب أنغولا من أن يرى أن تعهدات قادته قد تم ترجمتها إلى تغييرات ملموسة في حياته اليومية.

وبدايات هذه التغييرات قد تحققت عن طريق وصول ٢٠٠ ٧ من ذوي الخوذ الزرق في أنغولا، وقد بدأوا في إزالة الألغام في العديد من الطرق، وكذلك عن طريق عمل الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ولكن هذه التغييرات لن تكون نهائية إلا إذا أبدى الطرفان الأنغوليان العزم على تنفيذ جميع التعهدات التي قطعاها على نفسيهما. وللأسف هناك دلائل كثيرة على أن هذا ليس هو الحال.

وهذه العقبة الرئيسية الناشئة عن موقف الاتحاد. وهذه الحالة قد وصفت لنا في مناسبات كثيرة، وأعرب المجلس عن آرائه بشأنها، كما فعل اليوم. ونحن ندرك أنه، بعد عشرين سنة من الحرب، لا يزال هناك قدر من الافتقار إلى الثقة بين هؤلاء الذين تحاربوا لفترة طويلة. لكن يتعين على الاتحاد أن يدرك أن إعادة تشكيل الدولة ينبغي أن تتضمن تسريح مقاتليه. وينبغي للسيد سافمبي أن يوافق دون تردد على تجميع قواته في مناطق الإيواء حتى آخر جندي.

وهذه العملية لتجميع القوات في مناطق الإيواء مرحلة حاسمة لنجاح عملية السلام في أنغولا. وسيتحمل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) مسؤولية كبيرة جدا لو فشلت الآن هذه المهمة التي يجب أن يضطلع بها. ونرحب بالأنباء التي وردت مؤخرا ومفادها أن الاتحاد الوطني جمع أكثر من ٠٠٠ ٣٢ رجل في مناطق الإيواء. ويجب أن يواصل الآن بذل جهوده في هذا المجال ليتيح التنفيذ العاجل لما تبقى من اتفاق لوساكا.

وفيما يتعلق بالحكومة، التي نحيي الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ اتفاقات السلام، يجب عليها أن تبذل قصارى جهدها من أجل استعادة الثقة وجعل المصالحة ممكنة بين جميع الأنغوليين. وعليها بصفة خاصة كفالة الأمن في البلد. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، سيكون لديها جيش جديد وقوة شرطة جديدة يدمج فيها عناصر معينة من اليونيتا. ويجب قبل كل شيء أن تكفل تجريد المجتمع الأنغولي من السلاح، الأمر الذي يعني نزع سلاح السكان المدنيين. ونحن نطالبها أن تبدأ هذا العمل في أسرع وقت ممكن عملا بالاتفاقات.

ونأمل في أن تكون أنغولا قريبة الآن من تحقيق هدفها. فقد تم التغلب فعلا على عراقيل عديدة.

ويمكن التغلب على العديد الآخر منها بسهولة لو أبدى الطرفان لفتات تدل على حسن النية. ويسرنا في هذا الصدد أن الحكومة الأنغولية أقدمت مؤخرا على اتخاذ بعض خطوات العفو العام ليتسنى حل آخر المشاكل المتعلقة بإنشاء القوات الوطنية الأنغولية.

ولقد أحطنا علما أيضا بالجدول الزمني الذي وضعته اللجنة المشتركة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين اتخاذها أثناء شهر أيار/مايو. ويحدونا الأمل في أن تحترم التعهدات التي التزم بها الطرفان.

إن مجلس الأمن جدد اليوم ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فترة شهرين. ونأمل في ألا يضطر المجلس الى بحث مشاكل طرحها القرار الذي اتخذناه للتو، وفي أن تكون أنغولا قد أنشأت بحلول ذلك التاريخ المؤسسات التي تمكن البلد من استعادة الديمقراطية وتجديد تنميته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود مثلما فعلت وفود أخرى أن نعرب عن سرورنا لرؤيتكم، سيدي، تشغلون رئاسة مجلس الأمن، فالمجلس، سيدي، بحاجة الى رؤساء أكفاء إذا كان له أن ينجز عمله على نحو صحيح. ولقد أظهرتم بالفعل أننا في أيد أمينة واتعهد بأن نقدم لكم تعاوننا الكامل.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشكر السفير سومافيا ومعاونيه على العمل الممتاز الذي أنجزوه في رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. فما يتحلى به السفير سومافيا من مهارات تفاوضية وقوة إقناع كانت بالفعل معروفة جيدا، وقد أكدها في أعماله كرئيس للمجلس.

وأود أيضا أن أرحب بالوزير الذي جاء الى المجلس ليقدم آراء حكومة أنغولا.

ولقد صوتت ألمانيا لصالح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين. وفي هذا السياق، توافق ألمانيا تماما على البيان الذي أدلت به ايطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن المجتمع الدولي بتمديده الولاية يؤكد استعداده لتعزيز عملية السلام. ومع ذلك، فإنه ينبغي تذكير الطرفين كليهما في أنغولا بأن عدم إحراز تقدم منذ التمديد الأخير لولاية البعثة أثار شكوكا شديدة بشأن توفر الإرادة على إحلال السلام. ولا بد من تبديد هذه الشكوك بالتنفيذ الكامل لقائمة الإجراءات المقررة لشهر أيار/مايو، حسبما اتفق عليه في إطار اللجنة المشتركة. ويجب أن يدرك الطرفان أن المجتمع الدولي يتوقع منهما أن يبذلا قصارى جهدهما من أجل توطيد أركان السلام في أنغولا. لذلك، ينبغي استغلال جميع الوسائل لكي يكون واضحا لكلا الطرفين في الصراع الآثار المترتبة على استمرار الركود في عملية السلام. فلن تكون هناك عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا بعد شباط/فبراير ١٩٩٧.

ونحن نعترف بالجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية من أجل الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن بروتوكول لوساكا. ونرحب خاصة بأن انسحاب قوات الحكومة من مواقع متقدمة قد أحرز تقدما كبيرا، وبأن تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء انتهى تقريبا. ونطالب الحكومة الأنغولية بأن تواصل العمل في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، نناشد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يجدد جهوده من أجل الوفاء بالتزاماته أيضا. وفي هذا السياق، نأسف لأن تجميع قوات اليونيتا في مناطق الإيواء يراوح مكانه فعلا. ويمكن أن يؤدي هذا الى التشكيك في عملية السلام برمتها. ويتعين على الاتحاد الوطني أن يزيد بدرجة كبيرة تجميع وحداته المقاتلة الفعلية - وليس اليافعين فحسب - في مناطق الإيواء، وتسليم أسلحته بجميع أنواعها وبغية تيسير هذه العملية، وفرت الحكومة الألمانية في مواقع التجميع الملاجئ وأجهزة معالجة المياه. وفي هذا السياق، يتعين تذكير كلا الطرفين بأن انسحاب قوات الحكومة وتجميع وحدات اليونيتا لم يبدءا في مقاطعات لوندا على الإطلاق. وهذا أمر غير مقبول.

ونرحب باستمرار الحوار بين الرئيس دوس سانتوس ورئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام

لأنغولا، السيد سافيمبي. إلا أنه يتعين إحراز نتائج ملموسة في المستقبل القريب.

إن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ينبغي أن يجري حسبما هو مقرر. وبغية التمكين من ذلك، ينبغي لنواب اليونيتا أن ينضموا مجددا الى الجمعية الوطنية، وينبغي إيجاد حل لمسألة مشاركة اليونيتا في حكومة البلد، ولا سيما المسألة المتعلقة بمنصب نائب الرئيس واختصاصاته.

وينبغي إتمام المحادثات العسكرية الجارية بنجاح. وهذا هام بصورة خاصة طالما أن إدماج أفراد اليونيتا في القوات المسلحة المشتركة خليق بأن يرسخ الهدوء النسبي في الحالة العسكرية ويمنع حصول عمليات هروب أخرى من مواقع التجميع.

وينبغي لإدماج أفراد اليونيتا في الهيكل الإداري أن يحرز تقدما سريعا من أجل إثبات أنه سيكون هناك أساس صلب لاقتسام السلطة في البلد.

وتعلق الحكومة الألمانية أهمية خاصة على مسألة إزالة الألغام. وتأسف أسفا شديدا لأن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لتخليص البلد من تلك اللعنة التي تلحق الأذى خصوصا بالمدنيين الأبرياء، لا تزال تواجه العراقيل، ولا سيما من قبل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. وينبغي للحكومة الأنغولية، علاوة على ذلك أن تواصل دعوة منظمات دولية مؤهلة الى المشاركة في بذل هذه الجهود. فهي ضرورية لعودة اللاجئين وتطبيع الحياة الاقتصادية في أنغولا. وإحراز تقدم ملموس في هذا الميدان سيحدد مدى استعداد المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد الأنغولي. والحكومة الألمانية، اعترافا منها بالأهمية الضرورية لإزالة الألغام، تسهم في أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها البعثة عن طريق توفير موظفين أكفاء لضبط الجودة. ونحن نرى هذا في إطار المساعدات الإنسانية التي نقدمها الى شعب أنغولا، والتي وصلت الى ٩٠ مليون دولار طوال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك حصة ألمانيا من المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي.

وثمة سبب للدعوة مجددا الى وضع حد نهائي لشحنات الأسلحة الى أنغولا. فهذه الأسلحة لديها تأثير مزعزع جدا للاستقرار، وتقف في طريق بناء الثقة. وأية مشتريات أخرى من السلاح لا يمكن إلا أن تثير الريبة فيما يتعلق بالالتزام بعملية السلام.

وأخيرا، فإن مسألة حسن الإدارة وإصلاح الاقتصاد يتعين تناولها. وما لم ينظر على نحو صحيح في المصالح المشروعة لجزء كبير من السكان، فإن شيوع الاستياء والتأخير في عودة المشردين داخليا يهددان بأن يصبحا عقبة خطيرة أمام الانتعاش السياسي والاقتصادي في أنغولا.

واسمحوا لي بأن اختم كلامي بشكر الممثل الخاص للأمين العام، الاستاذ بيي، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على العمل الجيد الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة. ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا حياتهم أثناء بذلهم الجهود من أجل تحقيق تطور سلمي في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ماتوسفسكي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن الوفد البولندي، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم السفير سومافيا، ممثل شيلي، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. ويشكر وفدي وفد شيلي بأكمله.

وأود أن أشكر رئيس وفد أنغولا على بيانه بعد ظهر اليوم.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على التقرير الممتاز عن الحالة في أنغولا وعن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي مددت ولايتها الآن.

وبالنظر الى أن الوفد البولندي قد انضم الى البيان الذي أدلى به ممثل ايطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لألقي الضوء فقط على بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي.

تشجعنا رغبة الطرفين في مواصلة الحوار السياسي، بما في ذلك الاتصالات على أعلى المستويات، رغم أن هذه الاتصالات يجب في رأينا أن تتكرر. ولا تزال الحالة العسكرية مستقرة ووقف إطلاق النار محترما. وهذه أيضا عناصر ايجابية في الحالة الأنغولية الراهنة.

غير أن البقية لا تدعو الى قدر كبير من التفاؤل. إن وتيرة عملية السلام، كما أوضح الأمين العام، تسير ببطء على نحو يدعو الى الإحباط. ولا يزال الطرفان، بعد مرور ثلاثة أشهر على قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، متأخرين كثيرا عن الجدول المتفق عليه في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وأن التقييم الشامل للحالة الراهنة في أنغولا ليس مرضيا.

وإننا نشعر بالقلق، بصفة خاصة، إزاء درجة امتثال اليونيتا للالتزام لتجميع قواتها في مناطق الإيواء. وأن العدد الكبير من عمليات هجر معسكرات الإيواء، بالاضافة الى حالة الأسلحة المسلمة الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يثيران شكوكا جادة في نوايا ذلك الطرف للوفاء بالتزاماته.

وهناك عامل مزعج آخر وهو عدم وجود اتفاق نهائي بين كل من الطرفين بشأن تكوين القوات المسلحة الأنغولية. وإننا نتفق مع رأي الأمين العام بأن هذا قد يؤثر على عملية السلام ككل. ويبدو أن نفس الشيء ينطبق على عنصر حيوي آخر لعملية إضفاء الاستقرار في أنغولا، وهو بالتحديد، تكوين حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، الذي يجب أن ينجز في تموز/يوليه.

ولا تزال عملية إزالة الألغام تسترعي اهتمامنا. وإننا نرحب بالتقدم المحرز بالفعل في هذا الصدد. وإن وتيرة إزالة الألغام، مع ذلك، يجب التعجيل بها. إن أية قيود تفرض من جانب اليونيتا تعرقل هذه العملية غير مقبولة تماما.

ويعتقد الوفد البولندي أن الطرفين المعنيين لا تزال لديهما، كما يعلنان باستمرار، الرغبة والإمكانية في دفع عملية السلام، وأنهما، واليونيتا في المقام الأول، سيعجلان بالوفاء بالتزاماتهما.

وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، صوتنا مؤيدين لقرار مجلس الأمن الذي اتخذ توا. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، في رأينا، عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه لضمان تهيئة الظروف المؤاتية للتطورات السلمية في أنغولا وفقا لما يمكن أن يتحمله المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحرج. ونتوقع من الطرفين أن يستفيدا بالكامل من هذا الدليل الآخر على التزام الأمم المتحدة بالسلم والازدهار في أنغولا. وإننا نتوقع أيضا منهما أن يحترما ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وأن يضمنا أمن وسلامة موظفيها، بالاضافة الى جميع الموظفين الدوليين الذين يعملون في بلدهما.

وأخيرا، يؤيد الوفد البولندي فكرة إجراء مناقشات مفتوحة بشأن الحالة في أنغولا قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، من أجل تقييم التقدم المحرز من جانب الطرفين ومناقشة المسائل ذات الصلة، بما فيها مستقبل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل بولندا على كلماته الرقيقة الموجهة الي.

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للصين.

لقد كانت الحكومة الصينية تتابع عن كثب عملية السلام في أنغولا. وإن الشعب الأنغولي، الذي عانى كثيرا من آفة الحرب، يتطلع الى الأمام لتحقيق السلم في نهاية المطاف. إن تحقيق المصالحة الوطنية والسلم في أنغولا يمثلان ليس فقط الرغبة القوية من جانب الشعب الأنغولي، ولكن أيضا الطموح المشترك لدى المجتمع الدولي.

ويسرنا أن نسجل أنه منذ الاجتماع بين الرئيس جوزيه ادواردو دوس سانتوس والرئيس جوناس سافيمبي في بداية آذار/مارس في ليبرفيل، غابون، حدث بعض التحسن في الجو السياسي الأنغولي. وبصفة خاصة أحرز التقدم في الجوانب العسكرية لعملية السلام. وإننا نقدر ونشجع أي تحرك يساعد على إيجاد جو ملائم لعملية السلام الأنغولية، لأن السلام سيستفيد منه الجميع ولكن القتال سيضر بالجميع. وتعتمد التسوية النهائية للمسألة الأنغولية، في التحليل النهائي، على القرار السياسي الذي يتخذه الطرفان في أنغولا بناء على المصالح الأساسية للشعب الأنغولي.

وفي نفس الوقت، نشعر بالقلق العميق إزاء التأخير المتكرر في تنفيذ بروتوكول لوساكا. إن التقدم البطيء الحالي في عملية السلام الأنغولية لا يتفق مع روح البروتوكول الذي توصل اليه الطرفان المعنيان، كما أنه ليس ما ينشده المجتمع الدولي. وإن تجميع القوات في مناطق الإيواء وفقا للبروتوكول أحد الروابط الأساسية في عملية السلام الأنغولية. وإن أي تأخير بشأن المسألة سيؤثر على نحو خطير على عملية السلام برمتها ولن يؤدي الى الثقة المتبادلة بين الجانبين في أنغولا. ولهذا، نحث اليونيتا على الوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بتجميع قواتها في مناطق الإيواء في إطار الجدول الزمني المحدد.

لقد كانت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، منذ إنشائها، تقدم إسهامات هامة في الإشراف على تنفيذ بروتوكول لوساكا وتعزيز وتوطيد عملية السلام في أنغولا. واليوم، أصبحت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أكبر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وسيكون نجاحها أو فشلها النهائي اختبارا كبيرا للأمم المتحدة. ويشعر الوفد الصيني بقلق شديد إزاء بيئة وزعها وتنفيذها لولايتها. ونطلب الى الطرفين المعنيين في أنغولا أن يضمنا بإخلاص سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ونأمل أن يتعاونا على نحو وثيق وأن يعملا معا مع تلك البعثة لتحقيق السلم في أنغولا.

لقد أصبحت المسألة الأنغولية الآن آخر بقعة ساخنة ينبغي تسويتها في الجنوب الأفريقي. وإننا نؤيد الدعم القوي المستمر لعملية السلام الأنغولية من جانب المجتمع الدولي بغية تحقيق السلم والهدوء في الجنوب الأفريقي بأسره.

وبناء على هذه الاعتبارات صوت الوفد الصيني مؤيدا للقرار الذي اتخذ توا.

لقد كان الشعب الصيني وحكومته يشعران دوما بالقلق إزاء مصير الشعب الأفريقي وتعاطفا مع قضية السلام للبلدان الأفريقية وأيداها. ومن أسس السياسة الخارجية للصين إيلاء الأهمية لتطوير العلاقات الودية والتعاون مع البلدان الأفريقية. ويبدأ الرئيس الصيني جيانغ زمين زيارته لستة بلدان أفريقية اليوم. ويبين هذا مرة أخرى أن الصداقة التقليدية بين الصين والقارة الأفريقية يزداد توطيدها وتعزيزها.

أستأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠